

المسائل الصرفية في كتاب (الفسر) شرح ابن جني على ديوان المتنبي

د. بشير الزروق مازن، كلية العلوم الشرعية، جامعة طرابلس.

ملخص البحث:

إن المكتبة العربية تزخر بكنوز ثمينة من التراث الفكري والإسلامي في مختلف العلوم، وعلى تعاقب العصور، وفيها من هذا التراث كتاب جليل القدر عظيم الفائدة هو كتاب (الفسر شرح ابن جني على ديوان المتنبي).

ولأهمية كتاب الفسر ومؤلفه العالم الفذ ابن جني اتخذته ميداناً لهذا البحث، الذي أسعى جاهداً فيه لتتبع آراء ابن جني الصرفية المثبوتة في ثنايا شرحه، وتقديم مسائل تطبيقية على قواعد صرفية من شعر أحد المولدين البارزين، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، فجمعت المسائل الصرفية وتناولتها بشيء من الشرح والتفصيل؛ لكون المقام لا يتسع في هذا البحث للإحاطة بها، ورتبتها حسب الترتيب المتبع في كتب الصرف، ووضعت عنواناً لكل مسألة مع ربطها ببيت المتنبي ليكون كالشاهد عليها. وأسفر البحث عن خمس وثلاثين مسألة في سبعة أبواب من أبواب الصرف.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين على واسع فضله، وسابغ نعمته، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وصفوة المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لم يحظ ديوان شاعر في العربية بمثل ما حظي به ديوان (أبي الطيب المتنبي) من رواية ونسخ وشرح وتحليل ونقد، وكان أول كتاب تناول شعره بالشرح والتحليل كتاب (الفسر) لأبي الفتح عثمان بن جني، وما جاء بعده من شروح ارتكزت على كتاب الفسر ارتكازاً أساسياً، كالشرح المنسوب للعكبري، وشرح أبي العلاء المعري، وشرح الواحدي، وشرح البرقوقي، وغيرها.

وقد أثار كتاب الفسر حركة نقدية تمثلت في ظهور كتّيب وجهت نقدها لابن جني منها على سبيل المثال، كتاب قشر الفسر، والفتح على أبي الفتح، والتجني على ابن جني، ومآخذ المهلي على شرح ابن جني.

وبعد الاتكال على البارئ جلّ شأنه وتقدست أسماؤه- بدا لي أن أقسم البحث إلى سبعة أبواب صرفية مرتبة كالتالي:

أولاً: المشتقات

• (فُعَالٌ) بمعنى (فَعِيل)

ذكر ابن جني (ت392 هـ) أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 2004، 179/1) :

لعيني كُلَّ يَوْمٍ مِنْكَ حَظٌّ *** تَحِيرُ مِنْهُ فِي أَمْرِ عَجَابٍ

أَنَّ (عَجَاب) و (عَجِيب) بمعنى واحد، ويرى القرطبي (ت671 هـ) أَنَّ (عَجَاب) أبلغ من (عَجِيب) يقول : وقد فرق الخليل (ت170 هـ) بين (عَجِيبٍ و عَجَاب) فقال : العَجِيبُ : العَجَبُ، والعَجَابُ : الذي قد تجاوز حدَّ العَجَبِ (الفراهيدي، العين، (عجب)، وينظر القرطبي، 1964، 150/15).

• صياغة العدد على وزن (فُعَال)

وَجَّهَ الكثيرُ من الطَّعنِ للمتنبي في قوله (ابن جني، 936/1):

أَحَادُ أَمْ سُدَّاسُ فِي أَحَادٍ *** لَيْسَتْ أَلَا مَنُوطَةٌ بِالتَّأْدِ ؟

وتمثل هذا الطعن في أَنَّ (سُدَّاس) لم تحكبه العرب، وأنَّ أهل اللغة يزعمون أنهم لم يزدوا على (رُبَاع) وإنما هي ألفاظ معدولة يوقف بها على السَّماع (الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، 2006، ص91، 378). قال ابن هشام (ت761 هـ) : إنَّ أكثرَ العلماء يَأْبَى استعمال (سُدَّاس)، ويخصُّ العدد المعدول بما دون الخمسة (المغني، 1985، 70/1).

وقد ردَّ ابن جني بقوله : " رأيتُ أبا حاتمٍ حكى في كتابِ الإِبِلِ أَنَّهُ يُقَالُ : أَحَادٌ إِلَى عَشَارٍ، وأورد قولَ الكُمَيْتِ (ديوانه، 2000، ص152):

فَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْتُ *** تَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عَشَاراً

فهو بذلك يتفق مع ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد (ت286 هـ) بجواز قياس (فُعَال) في باب العدد إلى ما بعد الأربعة نحو: خُمَاسٌ وسُدَّاسٌ، والسَّماع مَفْقُود (المبرد، المقتضب، 380/3، وينظر الرضي، شرح الكافية، 1996، 14/1).

• مَجِيءُ (فَاعِلٍ) بمعنى (مَفْعُول)

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (ابن جني، 703/2):

فَظَلَّ يُخَضِّبُ مِنْهَا اللَّحَى *** فَتَى لَا يُعِيدُ عَلَى النَّاصِلِ

إلى أن قول المتنبي : (النَّاصِلُ) أي : المضروب بالنَّصْل، فهو (فَاعِلٌ) بمعنى (مَفْعُولٌ)، كقوله تعالى : ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة : 21] أي : مَرْضِيَّةٌ .

• تسكين عَيْن (فَعَلَات)

صرّح ابن جني بجواز مجيء (فَعَلَات) على (فَعَلَات) بتسكين العين للضرورة الشعرية، وذلك أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 500/2):

وَصُحْبَةُ قَوْمٍ يَذْبُجُونَ قَنِيصَهُمْ *** بِفَضْلَاتٍ مَا قَدْ كَسَرُوا فِي الْمَفَارِقِ

فقد خالف المتنبي القياس حين جمع (فَضْلَةٌ) على (فَضْلَاتٍ)، وقياسه (فَضْلَاتٍ)؛ لأنّ (فَعْلَةٌ) إذا كانت اسماً غير صفة، ولم تكن مُدْغمة ولا عَيْنُ يَاءٍ ولا وَاوًا جُمِعَتْ على (فَعَلَاتٍ) بفتح العين .

قال المبرد : لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة وفرقاً بين الاسم والصفة (المقتضب، 188/2) نحو : قَصْعَةٌ قَصْعَاتٍ، وَجَفْنَةٌ جَفْنَاتٍ، قال حسان بن ثابت (ديوانه، 1994، ص 219):

لَنَا الْجَفْنَاتُ الْغُرْيَلَمَعَنَ بِالضَّحَى *** وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

• صياغة أفعال التفضيل من الألوان

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 448/3):

إِبْعَدُ بَعْدَتْ بَيَاضاً لَا بَيَاضَ لَهُ *** لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلُمِ

إلى أن العرب لا يقولون : أنت أسود من كذا، ولا أحمر منه؛ لأن الألوان والعيوب لا يُبنى منها فعلُ التَّعَجُّبِ ولا ما كان في معناه، فقد عيبَ على المتنبي هذا التركيب في هذا البيت، وحكم عليه البصريون بالشذوذ (يُنظر الأنباري، الإنصاف، 1987، 148/1 وما بعدها)، ثم إن ابن جني برّر موقف المتنبي بأن هذا التركيب جائزٌ عند الكوفيين، فقد حكيَ عنهم : ما أسودَ شعره وأبيضه، وإن جاء من شاعرٍ فصيحٍ، فإنما جازَ لكثرة استعمالهم هذين الحرفين دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلاً الألوان .

وللبيت توجيه آخر عند البصريين وهو أحسن من حمله على الشذوذ، وهو أن تكون (أفعل) هنا ليست للمفاضلة، ولا (من) متعلق بأسود، فالمراد : لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي، وقوله : مِنَ الظُّلُمِ، صفة لأسود (المصدر السابق).

• (أفعل) التفضيل من غير الثلاثي

اعترض ابن جني على المتنبي مجيء (أفعل) من غير الثلاثي، وذلك أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 730/2):

أَقْلُ بِلَاءٍ بِالرَّازِبِ مِنَ الْقَنَاءِ *** وَأَقْدَمُ بَيْنَ الْجَحْفَلَيْنِ مِنَ النَّبْلِ

قال : قلتُ له : لمَ قلتُ : (أَقْدَمُ)، وإنما كان ينبغي أن تقول : أشدُّ إقداماً، لأنه مأخوذٌ من : أَقْدَمَ يَقْدِمُ . فردّ المتنبي بقوله : إنما أخذته من قُدِمَ يَقْدِمُ .

ثم حاول ابن جني أن يجد للمتنبّي عذراً في قوله السابق فاستدلّ بشواهد من كلام العرب جاء فيها (أفعل) التفضيل من غير الثلاثي منها قول حسّان بن ثابت (ديوانه، 1994، ص 185):

كَلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاطِنِي *** بِزُجَاجَةٍ أَرْخَاهُمَا لِلْمَفْصَلِ

فقال: أَرْخَاهُمَا، وكان قياسه: أشدُّهما إرخاءً؛ لأنَّ الماضي منه (أَرَخِيَ يُرْخِي) . ثمَّ أشار إلى أنَّ العرب قد تقول (قَدِمَ) في معنى (أَقْدَمَ) مستشهداً بقول الأعشى (ديوانه، ص 35):
فَلَمْ مَا تَرَيْنَ امْرَأً رَاشِداً *** تَبَيَّنَ ثُمَّ انْتَهَى أَوْ قَدِمَ
وكانه يُبرِّر للمتنبّي صحّة بيته مؤكداً قوله: إنّما أخذته من قَدِمَ يَقْدِمُ .

ووجه ابن جني مجيء (أفعل) التفضيل من غير الثلاثي بالضرورة الشعرية في موضع آخر قال عند شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 82/1):

شِيمُ اللَّيَالِي أَنْ تُشَكِّكَ نَاقَتِي *** صَدْرِي بِهَا أَفْضَى أَمَ الْبِدَاءِ ؟

قال ابن جني: و(أفضى) ههنا اسمٌ، وبناءً للمبالغة، وإنَّ كان ماضيه وهو (أَفْضَى يُفْضِي) مُتَجَاوِزاً للثلاثة ضرورةً .

• (فِعِل) مكسور العين

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 35/3):

فِي نَحْمِيسٍ مِنَ الْأُسُودِ بَيْئِسٍ *** يَقْتَرِسْنَ النُّفُوسَ وَالْأَمْوَالَ

إلى قراءة الأغمش لقوله تعالى: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ [الأعراف: 165]، حيث قرأها: ﴿بِعَذَابٍ بَيْئِسٍ﴾ (وقرأ بها حماد والكسائي وعاصم، يُنظر ابن الجزري، الذشر في القراءات العشر، 2003، 272/2)، قال: وهو من الشاذ النادر؛ لأنّه بنى (فِعِلاً) مكسور العين ممّا ليس منه واو ولا ياء، وليس في كلام العرب مثل: صَيَّرَ وَخَيَّفَ، إنّما ذلك بفتح عين الفعل نحو: صَيَّرَ وَخَيَّفَ، ثم قال: وله وجهٌ من القياس، وهو أن يكون شبه (الهمزة) بحرفي المدّ واللين (الياء والواو)؛ لأنّها قد تعتلّ في مواضع كثيرة .

• تشديد النون في (لَدُنْ)

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 358/2):

فَأَرْحَامُ شِعْرِ يَتَصَلْنَ لَدُنَّهُ *** وَأَرْحَامُ مَا تَنِي تَنْقَطُّ

أنَّ قول المتنبي (لَدُنَّهُ) فيه قِيحٌ وَدِشَاعَةٌ؛ لأنَّ (النون) إنّما تشدّد إذا كانت بعدها (نونٌ) نحو: لَدُنِّي وَلَدُنَّا، فإذا لم يكن بعدها (نونٌ) فهي خفيفة، ثم برّر قول المتنبي بقوله: وأقرب ما يُصْرَفُ هذا إليه أن يُقال: شبه بعض الضمير ببعض ضرورةً، فحمل أحد الضميرين على صاحبه، وإن لم يكن في (الهاء) ما في (النون) من وجوب الإدغام . ويجوز أن يكون ثَقُلَ (النون) ضرورةً، لا لمصاحبتها الضمير .

ولم يرَضَ (الوحيد) بتبرير ابن جني وعلق قائلاً: هذا من العرب شاذ لا يقاس عليه، ومن المولدين مردود (ينظر هامش الفسر 359/2).

لم يذكر أحد من اللغويين أن تشديد (النون) في (لدن) لغة من اللغات، على الرغم من أن لها لغات متعددة، فقد نقل الرضي في شرح الكافية ثمان لغات في (لدن) هي: لدن ولدن ولد ولدن ولدن ولدن ولدن (221/3).

ويبدو أن المتنبي حين خوطب في ذلك جعل مكان (لدنه) (ببابة)، فضلاً عن أن ابن جني والمعري قد ذكرا لنا رواية ثالثة للبيت يكون فيها (بجوده) بدلاً من (لدنه) (المعري، شرح معجز أحمد، 1992، 115/1).

ثانياً: المصادر

• مجيء مصدر (ذهب) على (ذهوب)

قال ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 187/1):

سُبِقْنَا إِلَى الدُّنْيَا فَلَوْ عَاشَ أَهْلُهَا *** مُنْعِنَا بِهَا مِنْ جِيَاءِ وَذُوبِ

والذهوب: المصدر من ذهب ذهاباً وذهوباً. يأتي مصدر الفعل الثلاثي اللازم من باب (فعل يفعل) في الغالب على (فُعول) نحو: هَذَا هُدُوءٌ، وَذَهَبَ ذُحُوبٌ.

قال ابن مالك (ت 672 هـ) في ألفيته (ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1964، 123/2):

وَفَعَلَ الْإِلَازِمُ مِثْلَ قَعَدَا *** لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ كَعَدَا

قال ابن عقيل (ت 769 هـ) شارحاً له: يأتي مصدر (فعل) اللازم على (فُعول) قياساً؛ فتقول: قَعَدَ فُعُوداً وَغَدَا غُدُوءاً.

ويبدو أن المتنبي اضطر إلى استعمال المصدر القياسي (ذهوب) بدل (ذهب) الأكثر استعمالاً.

قال الزبيدي (ت 1205 هـ): (ذهب ذهاباً) مصدر سماعي، و(ذهوباً) قياسي مستعمل (تاج

العروس، ذهب).

• المصدر (مجرى، مجرى)

قال ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 498/2):

تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعَذِيبِ وَبَارِقِ *** مَجَرِّ عَوَالِينَا وَمَجَرِّ السَّوَابِقِ

قال: ويروى: مجرى ومجرى، فمجرى -بفتح الميم- مصدر الفعل الثلاثي (جرى يجرى)، ومجرى -بضم الميم- مصدر الفعل الرباعي (أجرى يجرى)، واشتد به بقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ و ﴿مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: 41] (قرأ مجاهد والجمهور من السبعة بضم ميم مجراها)، وقرأ حفص بفتحها، ينظر أبو حيان، البحر المحيط 156/6، والفراء، معاني الفراء، 1983، 382/1).

ثالثاً : المجموع

• سلاح وأسلحة

جوز ابن جني تأنيث (سلاح) وذلك عند شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 364/3):
 كَأَجْنَسِهَا رِيَابُهَا وَشِعَارُهَا *** وَمَا لَيْسَتْهُ وَالسَّلَاحُ الْمُسَمَّى
 قال : (السَّلَاحُ) مُذَكَّرٌ، قال تعالى : ﴿ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ﴾ [النساء : 102] هذا جمعُ المذكر، ويجوزُ تأنيثُهُ، حكى بعضُ العربِ : إِنَّمَا سُمِّيَ جَدُّنَا دُبِيرًا، لِأَنَّ السَّلَاحَ أَدْبَرَتْهُ (وينظر السجستاني، المذكر والمؤنث، 1997، ص176).

وقد ذكر السيوطي (ت 911 هـ) في المزهري في (ما يُذكر ويُؤنث) قال : من ذلك : السَّلَاحُ، والصَّاعُ، والسَّكِينُ، والنَّعَمُ، والعُنُقُ، والسَّيْلُ. (1987، 229/2)

• ثنية اسم الجمع وجمع التكسير

أشار ابن حني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر 230/1):
 مَضَى بَعْدَمَا التَّفَّ الرِّمَاحَانِ سَاعَةً *** كَمَا يَتَلَقَّى الْهُدْبُ فِي الرَّقْدَةِ الْهُدْبَا
 وقوله (الفسر، 66/2):

وَوَلَّ الطَّنُّ فِي الْخَيْلَيْنِ خَلْسًا *** كَأَنَّ الْمَوْتَ يَبْنِيهِمَا اخْتِصَارُ

إلى جواز ثنية جمع التكسير واسم الجمع، قال : أَرَادَ رِمَاحَ هَؤُلَاءِ وَرِمَاحَ هَؤُلَاءِ، فَتَنَّى ذَهَبَ إِلَى الْجَمْعَيْنِ، وَيُقَالُ: خَيْلٌ وَخَيْلَانِ، وَقَوْمٌ وَقَوْمَانِ . والأشدُّ منه ثنية جمع التكسير، واستشهد بقول أبي النجم (ديوانه، 2006، ص340):

بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ

فتنَّى تكسير (رُحْج) .

واسمُ الجمع هو ما تَضَمَّنَ معنى الجمع، غير أَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَإِنَّمَا وَاحِدُهُ مِنْ مَعْنَاهُ، نَحْوُ: خَيْلٍ الْوَاحِدِ حِصَانٍ وَفَرَسٍ، وَنِسَاءً وَوَاحِدُهَا امْرَأَةٌ، وَجَيْشٌ وَوَاحِدُهُ جُنْدِيٌّ . ويجوز معاملته معاملة الجمع باعتبار معناه، ومعاملة المفرد باعتبار لفظه، لذلك يجوز جمعه وثنيته فتقول : خَيْولٌ وَخَيْلَانِ، وَأَقْوَامٌ وَقَوْمَانِ .

وابن جني بذلك يتفق مع النحويين في جواز ثنية اسم الجمع إذا اختلفت الضروب والأجناس . قال سيبويه (الكتاب، 623/3): وقالوا إِبْلَانِ، لأنه اسم لم يكسر عليه، وإنما يريدون قَطِيعَيْنِ، وذلك يعنون. أي : إِبِلٌ هَؤُلَاءِ وَإِبِلٌ هَؤُلَاءِ .

وزعم ابن يعيش (ت 643 هـ) أنَّ القياس يَأْبَى ثنية الجمع، وذلك أنَّ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والثنية تدلُّ على القلة فهما معنيان متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة . ثم قال : وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الأفراد قال : إِبْلَانٍ وَغَمَانٍ وَجَمَالَانٍ، ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد وضموا إليه مثله فثنوه (ابن يعيش، شرح المفصل، 153/4).

• جمع رأس

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 259/2):

إِنْ حَلَّ فَارَقَتْ الْخَزَائِنُ مَالَهُ *** أَوْ سَارَ فَارَقَتْ الْجُسُومُ الرُّوسَا

إلى أنَّ المشهور في جمع (رَأْس) (أَرُوس)، وأَمَّا (رُوس) فقليل . قال الأخفش : لا يجمع (فَعْل) على (فَعْل) إِلَّا قَلِيلًا شاذًّا وذكر أنَّهم يقولون : سَقَفٌ سُقْفٌ، وَرَهْنٌ رُهْنٌ (ابن منظور، اللسان، 2003، (رهن)).

• جمع (بوق) على (بوقات)

قال ابن جني عند شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 827/2):

إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ *** فَنِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وَطُبُولٌ

قال : عَابَ مَنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ بِكَلَامِ الْعَرَبِ جَمْعَهُ (بُوقًا) بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ (الجرجاني، الوساطة، ص 368)، وقوله هذا جائزٌ غيرٌ معيَّب، وقد جاءت له نظائرٌ كثيرةٌ في كلام العرب قالوا : سَبَحَلُ سَبَحَلَاتٌ، سَبَطَرُ سَبَطَرَاتٌ، حَمَامٌ حَمَامَاتٌ، سُرَادِقُ سُرَادِقَاتٌ، وأجمع أهل العربية قاطبةً لا أعرفُ بينهم خلافاً أنَّهم يقولون في تحقير (قناديل) قُنَيْدِلَاتٌ، و(دراهم) دُرَيْهَمَاتٌ، فحَقَرُوا وَجَمَعُوا وَاحِدَهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وإن كانت كُلُّهَا مُذَكَّرَةٌ، وجعلوا ذلك قياساً مُطَرِّدًا، يقولونه في جمع ما لا يُعْقَلُ من المذكر الذي لا يُوجَدُ له مثالٌ لَقَلَّتْهُ .

اُخْتَلَفَ فِي لَفْظَةِ (بُوق) فَمَنْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ أَعْجَمِي تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ، أَجَرَوْهُ عَلَى أَصْلِ الْجُمُوعِ وَتَبِعُوا فِيهِ عَادَةَ الْعَرَبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُنْقُولَةِ مِنَ الْأَعْجَمِيَّةِ فَغَلَّبُوا فِيهَا التَّائِيثَ فَقَالُوا : خَانَ خَانَاتٌ، هَارُونَ هَارُونَاتٌ، وَمَنْ يَرَى أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ وَجَبَ أَنْ يُرَاعَى فِي جَمْعِهَا الْقِيَاسُ الْمَتَّبِعُ فِي جَمْعِ أَمْثَالِهَا .

وابن جني وإن كان يُوافق في كون (بوق) عَرَبِيَّةً إِلَّا أَنَّهُ يُخَالِفُ الْمَانِعِينَ بِعَدَمِ جَوَازِ جَمْعِهَا عَلَى (بُوقَات) فَهُوَ يُمَيِّزُ هَذَا الْجَمْعَ عَنْ غَيْرِهِ.

ولم تذكر أغلب المعاجم العربية القديمة جمعاً لـ(بوق) وإنما اكتفت بذكر معانيه مع ذكر عددٍ من الشواهد (يُنظر (بوق) في الجوهرى، الصحاح، 1979، وابن منظور، اللسان، والزبيدي، تاج العروس)، إِلَّا الْمَصْبَاحَ الْمُنِيرَ فَقَدْ ذَكَرَ الْفَيْوَمِي جَمْعِينَ لِلْبُوقِ قَالَ : وَالْجَمْعُ بُوقَاتٌ وَبَيْقَاتٌ بِالْكَسْرِ (1977، (بوق)). . وَيَدُو أَنْ الْجَمْعَ الثَّانِي مُحَرَّفٌ عَنْ (بَيْقَان) بِالنُّونِ، عَلَى وَزْنِ (فَعْلَان) نَحْوُ : حُوتٌ وَحَيْتَانٌ .

والظاهر لو استعمل المتنبي (أبواق) أو (بيقان) لكان أفضل؛ لأنهما جمعان قياسيان لا خلاف فيهما، وهذا معنى ما قصد الجرجاني " وقد كان لأبي الطيّب في الصحيح مندوحة وفي المجتمع عليه مُتَسَعٌ " (الوساطة، ص 446).

رابعاً : القصر والمدّ

• قصر ومدّ (الزّنا)

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 67/1):

وَتَمَكَّرُ مَوْتَهُمْ وَأَنَا سَهِيلٌ *** طَلَعْتُ بِمَوْتِ أَوْلَادِ الزَّيْنَاءِ

إلى أن لفظة (الزّنا) تُمدُّ وتُقصّر، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَاءَ ﴾ [الإسراء : 32] .

واستعمال المدّ ليس على الضرورة، وإنما هي لغة أقلّ استعمالاً من لغة القصر . وذكر أبو البقاء (ت 1093 هـ) : أن (الزّنا) بالقة صرّ لغةً حجازيّةً، وبالمَدِّ لغةً نجديّةً (الكفوي، الكليات، 1993، ص 489، وينظر أبو حيان، البحر المحیط، 342/7).

• قَصْرُ وَمَدُّ (الفداء)

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 148/1):

أَلَا كُلُّ مَاشِيَةٍ أَخْلِيَزَلِي *** فِدَا كُلِّ مَاشِيَةٍ الْهَيْذَلِي

أن لفظة (الفداء) إذا كانت مكسورة (الفاء) فإنها تُمدُّ وتُقصّر، وأورد لذلك عدة شواهد، ثم قال : "فأما إذا فُتِحَ أوله فهو مقصورٌ لا غير، تقول العربُ : قُضِمَ فِدَى لَكَ أَبِي" (ينظر (فدى) في الجوهري، الصحاح، وابن منظور، اللسان)

• قَصْرُ وَمَدُّ (البكاء)

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر 174/1):

وَمَاذَا بِمَصْرٍ مِنَ الْمُضْحَكَاتِ ؟ *** وَلَكِنَّهُ ضَحِكٌ كَالْبُكَاءِ

إلى أن (البكاء) يمدُّ ويُقصّر .

وقد فرّق المبرد بينهما فقال : من مدّ (البكاء) أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الصَّوْتِ، وَمَنْ قَصَرَهُ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الْحُزْنِ (المقتضب، 86/3) . وقيل : هو بالقَصْر خروج الدّمع فقط، وبالمَدِّ خروج الدّمع مع الصَّوْتِ (الكفوي، الكليات، ص 247) .

• قَصْرُ الْمَدْدُودِ ضَرْوَرَةً

أجاز ابن جني قَصْرَ الْمَدْدُودِ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وذلك أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 442/1):

خُذْ مِنْ ثَمَائِي عَلَيْكَ مَا أَسْطِيعُهُ *** لَا تُلْزِمْنِي فِي النَّأِ الْوَاجِبَا

وقوله (الفسر، 655/2):

حَيُّ مِنْ إِلَهِي أَنْ يَرَانِي *** وَقَدْ فَارَقْتُ دَارَكَ وَاصْطَفَاكَ

فقوله : (ثَنَائِي، وَاصْطِفَاكَ) قَصْرٌ لـ (ثَنَاءٍ، وَاصْطِفَاءٍ)، وقد وجهه ابن جني ذلك بأنه ضرورة، وأورد الكثير من الشواهد ليوضح أنَّ قَصْرَ الممدود كثيرٌ جداً في أشعار العرب .

أجمع البصريون والكوفيون على جوازِ قصرِ الممدود في ضرورة الشعر، بخلاف الفراء (ت 207 هـ) الذي اشترط شروطاً لم يشترطه غيره، فذهب إلى أنه لا يجوز أن يُقصرَ من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصور، نحو تأنيث (أَفْعَل) نحو: بِيضَاءٌ وَسَوْدَاءٌ، فهذا لا يجوز أن يُقصر، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً (يُنظر الأنباري، الإنصاف، 745/2، 755).

خامساً: التصغير

• تصغير فعل التعجب

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 497/1):

أَيَا مَا أَحْيَسْنَاهَا مُقْلَةً *** وَلَوْلَا الْمَلَاةُ لَمْ أُعْجِبْ

إلى جواز تصغير فعل التعجب لشبهه بالأسماء؛ وذلك لعدم تصرّفه . فالتصغيرُ من التصارييف التي تختص بالأسماء دون الأفعال والحروف، إلا ما سُمِعَ من العرب الفصحاء، وهو تصغير فعلين من أفعال التعجب هما: مَا أَمْلَحَ وَمَا أَحْسَنَ، فقالوا: مَا أُمِلِّحُهُ وَمَا أَحْيَسْنُهُ، وذلك لشبهه باسم التفضيل في البناء اللفظي وكونه جامدٌ لا يقبل التصرف، وفي القياس عليهما خلافٌ (يُنظر ابن الأنباري، الإنصاف، 138/1 وما بعدها).

• تصغير (لَيْلَةٍ) للتعظيم

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 936/1):

أَحَادُ أَمْ سُدَّاسُ فِي أَحَادٍ *** لَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ ؟

من الطعن الذي وجهه النقاد إلى هذا البيت، تصغيرُ لفظة (لَيْلَةٍ) على (لَيْلَةٍ) لكونهم يرون تصغيرها هو (لَيْلِيَّةٌ) بزيادة (ياء) على غير قياس (يُنظر ابن هشام، المغني، 70/1)، ثم أنَّ المتنبي صَغَّرَ (لَيْلَةٍ) ثم طوّلها بقوله: الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ، وفي هذا تناقض (السابق، ويُنظر الجرجاني، الوساطة، ص 91، 379).

وقد دافع ابن جني عن صديقه المتنبي ووجه ما وقع فيه ورآه غير لحنٍ بقوله: إِنَّهُ صَغَّرَ (لَيْلَةٍ) على لفظها، وقد سُمِعَ منهم في تصغيرها (لَيْلِيَّةٌ)، قال أبو العباس: (لَيْلِيَّةٌ) تصغير (لَيْلَةٍ) لا (لَيْلَةٍ)، وهي مستعملة عند العرب واستشهد بقول ابن الأعرابي (الفسر، 938/1، ويُنظر ابن جني، الخصائص، 1988، 268/1):

فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَلَّ لَيْلَاهُ .

وردّ على القائلين بالتناقض أنّ الغرض من التصغير التعظيم، فلا تناقض في البيت، وأورد عدة شواهد لذلك. وابن جني بذلك مع الكوفيين في قولهم: إنّ من أغراض التصغير التعظيم، في حين يابّاه البصريون ويوجهون هذه الشواهد بتوجيهات تظلّ متوافقة مع معنى التصغير كالدقة واللطافة وغيرها، ولكنها لا تكون تعظيماً (يُنظر الإستراباذي، شرح الشافية، 1975، 277/1، وابن هشام، المغني، 70/1).

• تصغير (صِبْيَة)

قال ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 77/2):

وَأُرْهِقَتِ الْعَذَارَى مُرْدَفَاتٍ *** وَأُوطِئَتِ الْأُصْبِيَّةُ الصِّغَارُ

قال: (أُصْبِيَّةٌ) تصغير (أُصْبِيَّةٍ)، و(صِبْيَةٌ) تصغير (صِبْيَةٍ). يريد أنّ المتنبي صَغَّرَ (أُصْبِيَّةً) المُستغنى عنها (سيبويه، 486/3)، لا (صِبْيَةً)، فقد حكم بعض النحاة واللغويين على شذوذ تصغير (صِبْيَةٍ وغليلة) على (أُصْبِيَّةٍ وأُغْلِيلَةٍ)، والصواب ما ذكره ابن جني. قال ابن سيده (ت 458 هـ): وعندي أن (صِبْيَةً) تصغير (صِبْيَةٍ)، و(أُصْبِيَّةٌ) تصغير (أُصْبِيَّةٍ)؛ ليكون كل شيء منها على بناء مكبره (ابن منظور، اللسان، صبا)، ويُنظر الإستراباذي، شرح الشافية، 278/1).

• تصغير (ذَا)

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 248/2):

قَطَعْتَ ذِيَّكَ الْخَمَارَ بِسُكْرَةٍ *** وَأَدْرَتِ مِنْ خَمْرِ الْفِرَاقِ كُؤُوسًا

أنّ (ذِيَّكَ) هو تصغير (ذَاكَ)، وأنّ (ذَلِكَ) تصغّر على (ذِيَّالِكَ)، وأنّ (تِيًّا) تصغير (تَا) أو (ذِي) أو (ذَه). وهو شاذ يحفظ ولا يُقاس عليه، لأنّ من شروط التّصغير أن يكون الاسم معرباً فلا تصغّر الأسماء المبنية كالضمائر وأسماء الشرط والاستفهام ونحوها.

• تصغير (بَحْرٍ)

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 495/3):

لَوْلَاكَ لَمْ أَتْرُكِ الْبُحَيْرَةَ وَالْ *** غَوْرُ دَفِيئٍ وَمَاؤُهُ شَبِيمُ

إلى أنّ القول بأنّ تصغير لفظ (بَحْرٍ) على (بُحَيْرَةٍ) هو من قول العامة الذي لا وجه له؛ لأنّ (البَحْر) مذكّر والصواب في تصغيره أن يُقال: (بُحَيْرٌ)، إلا أنّ (البُحَيْرَةَ) قد لزم هذا الموضع فوجب اتّباعه؛ لأنّه صار علماً. وجاء في لسان العرب (بحر): يُقال للبحر الصغير (بُحَيْرَة) كأنّهم توهّموا (بَحْرَة) وإلا فلا وجه للهاء.

سادساً: النَّسَبُ

• النَّسَبُ إِلَى (الشَّامِ) وَ (الْيَمَنِ)

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 757/3):

شَامِيَّةٌ طَالَمَا خَلَوْتُ بِهَا *** تَبَصَّرُ فِي نَاطِرِي مُحِيَّاهَا

أَنَّ (شَامِيَّةً) منسوبة إلى (شَام) على الأصل والقياس، فأما قولهم: شَامٌ، فعلى غير قياسٍ، وتفسير ذلك، أَنَّهُمْ حذفوا إحدى ياءَي النَّسَبِ، وزادوا ألفاً بعدَ الهمزة، كأنَّهَا عَوَّضُ من الياء المحذوفة . ثمَّ أعلت إعلال (قاضي)، ومثلها (يَمِينِيَّة) في قول المتنبي (الفسر، 483/3):

أَبْتُ لَكَ ذِمِّي نَخْوَةً يَمِينِيَّةً *** وَنَفْسُ بِهَا فِي مَأْزِقٍ أَبَدًا تَرْمِي

قال ابن جني يقال: يَمِينِيٌّ وَيَمَانٍ . وزاد المبرد (يَمَانِيٌّ) وقال: هو كالنَّسَبِ إلى منسوب (المقتضب، 145/3).

سابعاً: الإعلال والإبدال

• الإعلال بالقلب في (رَأَى)

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 685/1):

لَا خَلْقَ أَسْمَحُ مِنْكَ إِلَّا عَارِفٌ *** بِكَ رَأَى نَفْسَكَ لَمْ يَقُلْ لَكَ: هَاتِيهَا

إلى أَنَّ (رَأَى) بمعنى (رَأَى) على القلب .

ويذكر ابن سيده أَنَّ (رَأَى) لغة قومٍ من العرب . فيؤخرون الهمزة فيقولون: (رَأَى) (المحكم والمحيط الأعظم، 2000، 347/10، ويُنظر ابن منظور، اللسان، (رَأَى)).

• الإعلال في (شَاكَ)

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 654/2):

وَأَلْبَسُ مِنْ رِضَاهُ فِي طَرِيقِي *** سِلَاحاً يَذْعُرُ الْأَبْطَالَ شَاكَا

أَنَّ لفظة (شَاكَ) توجيهان الأول: قلبُ لَامِ الفعل وتأخير عينه، فصارت (شَاكَو) حيث عين الكلمة أصله (واو) من الشَّوْكَةِ، ثم قلبت (الواو) ياءً للكسرة، فصارت (شَاكَ) . والثاني: أَنَّ لفظة (شَاكَ) حدث فيها إعلال، حيثُ حذفت عين الكلمة فصارت (شَاكَ) . ويوافقه ابن يعيش (يُنظر ابن يعيش، شرح المفصل، 77/10، والإسترابادي، شرح الشافية، 127/3).

• قلبُ (الواو) ياءً

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 372/2):

أَسْأَلُهَا عَنِ الْمُتَدِيرِهَا *** فَلَا تُدْرِي وَلَا تُدْرِي دُمُوعَا

إلى جواز قلب (الواو) ياءً طلباً للخفة، وهذا مذهب العرب . فقوله (الْمُتَدِيرِهَا) أي: المتخذوها داراً، والقياس (الْمُتَدَوِّرِهَا)، لأنَّه مما عينه (واو)، لقولهم في الجمع: دُورٌ، ولكنَّ العرب ذهبت إلى لفظ (الدَّيْرُ)، والأصل (دَيُورٌ) . اجتمعت (الواو والياء) وسبقت إحداهما بالسكون فانقلبت (الواو) ياءً

وأدغمت في الياء فصارت (ديراً) ثم خففت فقليل : (دير) مثل (ميت)، وعلى هذا جاء (تديرت) (ينظر، ابن منظور، اللسان، (دور) و(دير)).

• القلب والإبدال في (أوائل)

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 684/2):

يُدْفِنُ بَعْضُنَا بَعْضًا وَيَمْسِي *** أَوَاخِرُنَا عَلَى هَامِ الْأَوَالِي

إلى أن قول المتنبي : (الأوَالِي) يريد (الأوائِل) فحدث فيها قلب وإبدال، واستشهد بقول ذي الرمة (ديوانه، 1996، ص620، وينظر ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص190، وابن منظور، اللسان، (وأل)):

تَكَادُ أَوَالِيهَا تَفَرَّى جُلُودُهَا *** وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بِمُورٍ وَحَاصِبٍ

يريد : أوائلها، وقال : وهذا القلب في كلام العرب كثير فاش .

والأصل (أوَاوِل) جمع (أَوَل) على وزن (فِيَاعِل) وقعت (الواو) الثانية بعد (ألف) مفاعل وقبلها واو فقلبت (الواو) همزةً فصارت (أوائِل) .

• إبدال (الهمزة) ألفاً

قال ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 131/1):

أَنْتَ أَعْلَى مَحَلَّةٍ أَنْ تُهْنَى *** بِمَكَانٍ فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي السَّمَاءِ

قال : قوله : (تُهْنَى) أراد : تُهْنَأُ، وترك (الهمز) وليس على حدّ التخفيف القياسي، ولكنه أبدل البنية، وهذا إنما يجوز في ضرورة الشعر .

إن تطرفت الهمزة بعد متحرك جاز تحقيقها وجاز تخفيفها بقلبها حرفاً يُجَانِس حركة ما قبلها، نحو : يقرأ ويَجْرُو، تقول : يقرأ ويَجْرُو (ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 111/9، 112، والإستراباذي، شرح الشافية، 30/3، 31، 32).

• إبدال (الهمزة) ياءً

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 687/3):

فَرُّ وَأَوْمٌ تُطْعَمُ قُدْسَتْ مِنْ جَبَلٍ *** تَبَارَكَ اللَّهُ مُجْرِي الرُّوحِ فِي حَضَنٍ

إلى أن المتنبي أبدل (الهمزة) ياءً في قوله : (وأوَم) حيث إن اللغة المشهورة (أومأت) وجاء به المتنبي على (أوميت) مثل (أخطيت)، ولذلك قال : (وأوَم) ولو همزه على الأصل لقال : (وأومئ) ولو فعل ذلك لكان أصح وزناً، ولكنه أثر البذل تخفيفاً .

• إبدال (الهمزة) هاءً

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 253/3):

لَهْنِكَ أَوْلَى لَأَيْمٍ بِمَلَامَةٍ *** وَأُخْوَجُ مِمَّنْ تَعْدِلِينَ إِلَى الْعَذْلِ

أن كلمة (لَهْنِكَ) تستعمل عند التوكيد، وأصلها عندنا - أي البصريين - (لَأَنَّكَ) فأبدلت (الهمزة) هاءً كما قالوا في (إِيَّاكَ) (هِيَاكَ)، والذي سوَّج الجمع بين (اللام وإن) وكتناهما للتوكيد، أنه لما أبدلت (الهمزة) هاءً زال لفظ (إن) فصارت كأنها شيء آخر غير (إن) (يُنظر ابن يعيش، شرح المفصل، 25/9).

ويرى بعض الكوفيين أن (اللام والهاء) في (لَهْنِكَ) زائدتان، ويرى بعضهم أن (لَهْنِكَ) أصلها: والله إنك، ثم حذفت الهمزة من (إن)، والواو وإحدى اللامين من لفظ الجلالة (يُنظر الأندباري، الإنصاف، 209/1 وما بعدها).

• إبدال (الألف) من النون الخفيفة

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 175/2):

بَادِ هَوَاكَ صَبْرَتْ أَوْ لَمْ تَصْبِرَا *** وَبُكَاكِ إِنْ لَمْ يَجْرِ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

أن قول المتنبي (تَصْبِرَا) في موضع جزم بـ(لم)، وقول البصريين في هذا ونحوه: إنه أراد (تَصْبِرَا) بالنون الخفيفة، فلما وقف عليها أبدل منها ألفاً (يُنظر، ابن جني، التصريف الملوكي، 1998، ص 28، واللمع، 1990، ص 119). كما في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: 15] (قرأ الجمهور بتخفيف النون، أبو حيان، البحر المحیط، 10/).

ووجه ابن جني قول المتنبي (تَصْبِرَا) توجيهاً آخر وهو: خطاب الواحد مخاطبة الاثنين، على قياس قول البغداديين؛ لأن العرب تفعل ذلك (يُنظر الفراء، معاني الفراء، 78/3، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 251 وما بعدها).

• إبدال الحرف الصحيح ياءً ضرورة

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 310/3):

لَوْ شِئْتَ صِدْتَ الْأُسْدَ بِالثَّعَالِي *** أَوْ شِئْتَ غَرَقْتَ الْعِدَا بِالْآلِ

إلى أن المتنبي أبدل حرف (الباء) ياءً في قوله: بالثعالي، لأن المراد بالثعالب، وذلك للضرورة. وهناك احتمال أن يكون المتنبي أراد (بالثعالي) جمع (ثعالة) وهو الثعلب، وأراد أن يقول الثعائل، فقلب اضطراراً (يُنظر ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 226، وابن منظور، اللسان، (ثعل)).

• إبدال الطاء والظاء

قال ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 635/2):

وَمَنْ يَظُنُّ نَثْرَ الْحَبِّ جُوداً *** وَيَنْصِبُ نَحْتَ مَا نَثَرَ الشَّبَاكَ

قال : (يَظُنُّ) على وزن (يَفْتَعِلُ) من (الظَّنُّ)، وأصله : يَظْتَنُّ، فقلبت (التاء) طاءً؛ لتوافق (الظاء) قبلها بالإطباق والجهْر، فصار التقدير : يَظْطَنُّ، ثم أبدلت (الطاء) ظاءً؛ لتُدغم الظاء الأولى فيها، فصارت (ظاءً) مشددة، وكُره اجتماع النونين متحركين، فأُسكنت الأولى منهما، ثم أدغمت في الثانية، فصارت (يَظُنُّ)، ويجوز أن يُقال : يَظْظُنُّ، بدون إدغام .

• إبدال (الهمزة) ألفاً و(الثاء) تاءً

أشار ابن جني عند شرحه لبیت المتنبي (الفسر، 814/2):

وَمَا قَبْلَ سَيْفِ الدَّوْلَةِ اتَّكَرَ عَاشِقٌ *** وَلَا طُلُبْتُ عِنْدَ الظَّلَامِ دُحُولُ

إلى أن (اتَّكَرَ) على وزن (افْتَعَلَ) من التَّكَرُّر، وأصله : ائْتَارَ، فأبدلت (الثاء) تاءً؛ لتوافقهما في الشِّدَّة، ويكون العمل بوجه واحد؛ لأنَّ (التَّاء) قريبةُ المخرج من (الثَّاء)، فصار (اتَّكَرَ)، ثم أبدلت (الهمزة) ألفاً، فصار (اتَّارَ)، أي : آخِذٌ بالتَّارِ .

نتائج البحث :

1. استعان ابن جني بالسَّماع بوصفه دليلاً قوياً من أدلة الصناعة الصرفية، واتَّبَعَ وسائل لتأكيد رأيه فكان يستشهد بالقرآن الكريم، فضلاً عن كلام العرب نثرهم وشعرهم من عصور الاحتجاج؛ لتوضيح المسائل الصرفية .
2. اهتمَّ بالقياس، واعتمد عليه في الاستدلال على ما يذهب إليه لخباء إشارات صريحة إلى ذكر المقيس، وأشار إلى الشاذ والمطرّد في الاستعمال .
3. جاءت بعض آراء ابن جني الصرفية نتيجة الاستطراد العلمي، فهي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بأبيات المتنبي .
4. لم يتأثر ابن جني بآراء علماء البصرة فقط، بل يأخذ بآراء علماء الكوفة وبغداد .
5. حاول ابن جني الدفاع عن المتنبي وتبرير موقفه ، وجاهد في نفي الخطأ والحن عنه ووجه ذلك إلى الضرورة الشعرية - أحياناً - ، ومستنداً في دفاعه على شواهد عديدة .
6. لم يذكر ابن جني أسماء خصوم المتنبي والمحتجين عليه، واكتفى بالإشارة إليهم بتعبيرات مختلفة منها : أنكروا، عَاب عليه، زعم بعض المحتجين .
7. حوّل ابن جني شرحه لأبيات المتنبي إلى موسوعة معارف، ساعده على ذلك غزارة علمه وسعة ثقافته، فمن يطلع على كتاب (الفسر) يجد الأدب والشعر والنحو والصرف واللغة والتاريخ والتراجم .

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم .
- ابن الجزري. (د.ت). النشر في القراءات العشر. (تحقيق: علي محمد الضباع). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن جني. (2004). الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي. (تحقيق: رضا رجب). دمشق: دار الينابيع.
- ابن جني. (1990). اللع في العربية (ط.2). (تحقيق: فائز فارس). الأردن: دار الأمل.
- ابن جني. (1998). التصريف الملوكي. (تحقيق: ديزيرة سقال). بيروت: دار الفكر العربي.
- ابن جني. (1988). الخصائص (ط.3). (تحقيق: محمد النجار). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن سيده. (2000). المحكم والمحيط الأعظم. (تحقيق: عبد الحميد الهنداوي). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور. (2003). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- ابن هشام. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ط.6). (تحقيق: مازن المبارك، ومحمد حمد الله). بيروت: دار الفكر.
- ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل. القاهرة: مكتبة المتنبي.
- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. (1975). شرح شافية ابن الحاجب. (تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرون). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الإشيلي، ابن عصفور. (د.ت). ضرائر الشعر. (تحقيق: السيد إبراهيم محمد). بيروت: دار الأندلس.
- الأنباري، كمال الدين. (1987). الإنصاف في مسائل الخلاف. (تحقيق: محمد محي الدين). بيروت: المكتبة العصرية.
- الجرجاني، القاضي علي بن عبد العزيز. (2006). الوساطة بين المتنبي وخصومه. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي). بيروت: المكتبة العصرية.
- الجوهري. (1979). الصحاح (ط.2). (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار). بيروت: دار العلم للملايين.
- الزبيدي، محمد مرتضى. (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس. طبعة الكويت.
- السجستاني، أبو حاتم. (1997). المذكر والمؤنث. (تحقيق: حاتم صالح الضامن). دمشق: دار الفكر.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (1987). المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. (تحقيق: محمد جاد المولى بك، وآخرون). بيروت: المكتبة العصرية.
- الغرناطي، أبو حيان. (د.ت). البحر المحيط. السعودية، بريدة: مكتبة الإيمان.

- المسائل الصرفية في كتاب (الفسر): شرح ابن جني على ديوان المتنبي.....(47- 62)
- الفراء، أبو زكريا. (1983). معاني القرآن (ط.3). بيروت: عالم الكتب.
- الفيومي، أحمد بن محمد. (1977). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ط.2). (تحقيق: عبد العظيم الشناوي). القاهرة: دار المعارف.
- القرطبي. (1964). الجامع لأحكام القرآن (ط.2). القاهرة: دار الكتب المصرية.
- الكفوي، أبو البقاء. (1993). الكليات (ط.2). (تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المبرد، أبو العباس. (د.ت). المقتضب. (تحقيق: محمد عزيمة). بيروت: عالم الكتب.
- المعري، أبو العلاء. (1992). شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، (معجز أحمد) (ط.2). (تحقيق: عبد المجيد دياب). القاهرة: دار المعارف.
- ديوان الأعشى الكبير. (د.ت). (تحقيق: محمد حسين). (د.م) مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النوزجية.
- ديوان أبي النجم العجلي. (2006). (الفضل بن قدامة) (تحقيق: محمد أديب جهران). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ديوان حسان بن ثابت (ط.2). (1994). (تحقيق: عبدأهنا). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ديوان ذي الرمة (ط.2). (1996). (تحقيق: مجيد طراد). بيروت: دار الكتاب العربي.
- ديوان الكميت الأسدي. (2000). (تحقيق: محمد نبيل طريفي). بيروت: دار صادر.
- سيبويه. (د.ت). الكتاب. (تحقيق: عبد السلام هارون). بيروت: دار الجيل.
- شرح ابن عقيل (ط.14). (1964). (تحقيق: محمد محي الدين). القاهرة: مطبعة السعادة القاهرة.
- شرح الرضي على الكافية (ط.2). (1996). (تحقيق: يوسف حسن عمر). بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.